

الفصل الأول

المدخل إلى التدقيق

مقدمة عن التدقيق ، المفهوم ، الأهداف ، الأنواع ، إجراءات التدقيق ، معايير التدقيق

التعريف :

عرف الإنسان التدقيق بشكل بدائي منذ بدأ الفرد يزاول نشاطه لغرض إشباع حاجاته وحاجات غيره . فهو إذن ليس وليد اليوم ولا الأمس القريب لأن تدقيق الحسابات لم يبرز إلى الوجود إلا بعد ظهور المحاسبة ، إذ لا يمكن تصور وجود تدقيق للحسابات إلا إذا كان هناك حسابات ، ومن هنا يمكن القول أن التدقيق والمحاسبة متلازمان .

فالتدقيق بمعناه البسيط لا يعدو أن يكون عملاً يقوم به أفراد للتأكد من صحة أداء عمل أفراد آخرين ، وعليه لا بد أن يؤدي بشكل يراعي أسساً معينة ويتم التدقيق في ضوء تلك الأسس وينبغي أن يكون الشخص القائم بالتدقيق غير الشخص الذي قام بالتنفيذ وأن يكون على قسط وافر من العلم والدراية بطبيعة العمل وكيفية القيام به حتى يتسنى له الحكم على مدى صحة القيام به وإلا انتفت الحاجة من التدقيق .

ويعرف التدقيق بأنه مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتخذ من قبل المدقق للتحقق من أن البيانات الختامية وقائمة المركز المالي تعكسان الوضع المالي ونتيجة الأعمال بوضوح وأنها أعدت بشكل يتفق والأصول المحاسبية المتعارف عليها وأن تطبق بشكل متناسق من سنة إلى أخرى وإعطاء رأي فني محايد استناداً لذلك .

المفهوم

التدقيق كمفهوم حرفي يقصد به فحص البيانات أو السجلات أو الأرقام بقصد التحقق من صحتها .

غير أن للتدقيق مفهوماً مهنيًا يقصد به الفحص الانتقادي المنظم للبيانات

المحاسبية المثبتة في السجلات والدفاتر والقوائم المالية للوحدة التي تدقق حساباتها بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة أو دقة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها، وعن مدى دلالة القوائم المالية والحسابات الختامية التي أعدتها الوحدة عن نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي عن الفترة التي تناولتها عملية الفحص والتدقيق.

وتأسيساً لما سبق يمكن القول أن التدقيق علم ومهنة متطوران شأنه شأن المحاسبة وقد تطور الاثنان مع التطور الكبير الذي صاحب مرافق الحياة في جميع مجالاتها وبصرف النظر عن طبيعة نشاطاتها (الزراعية - التجارية - الصناعية - الخدمية).

أهداف التدقيق

في بدء ممارسة التدقيق كان النظر إليه على أنه وسيلة الهدف منها هو اكتشاف الخطأ والغش والتزوير والتلاعب الموجود في الدفاتر والسجلات، وأن مهمة المدقق تنحصر فقط على تعقب تلك الأخطاء والعمل على اكتشافها أي التحقق من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات.

وقد ساعد على وجود هذا الهدف ما يأتي :-

- ١ - صغر حجم الوحدات وضآلة عدد العمليات المالية فيها.
- ٢ - سيادة نظرية الملكية المشتركة في الفكر المحاسبي.
- ٣ - النظر إلى المدقق على أن مهنته هي تعقب الأخطاء الواقعة أثناء تطبيق الإجراءات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية.

وكان من نتائج ذلك على التدقيق ما يأتي :

- ١ - اتباع طريقة التدقيق الشامل (التفصيلي).
- ٢ - التركيز على تحقيق وتدقيق عناصر المركز المالي.
- ٣ - مسؤولية المدقق كانت إزاء صاحب المشروع وعليه فهي مسؤولية ميدانية.
- ٤ - كان التدقيق المستندي هو صلب عمل المدقق.

واستمر الحال هكذا حتى عام ١٨٩٧ عندما قرر القضاء الإنكليزي في بعض أحكامه أن الهدف الرئيسي للتدقيق ليس اكتشاف الأخطاء أو الغش والتزوير

والتلاعب الموجود في الدفاتر والسجلات وأنه ليس مفروضاً في المدقق أن يقوم بعمله وهو يشك في كل ما يقدم إليه من البيانات والمعلومات التي يطلبها ومن هنا بدأ المدقق يفصح عن رأيه الفني المحايد في تقريره عن صحة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية .

وقد ساعد على ظهور هذه المرحلة :

- ١ - أحكام القضاء وخاصة القضاء الإنكليزي .
- ٢ - ظهور نظرية الشخصية المعنوية في الفكر المحاسبي .
- ٣ - كبر حجم المشروعات وتعدد عملياتها .

وكان من نتائج ذلك على التدقيق ما يأتي :

- ١ - ظهور أهمية التدقيق الداخلي كوسيلة للرقابة الداخلية .
 - ٢ - صعوبة إجراء تدقيق تفصيلي والاعتماد على أسلوب التدقيق الاختباري .
 - ٣ - أصبح المدقق مسؤولاً ليس أمام صاحب المشروع فحسب بل أمام الغير أيضاً .
 - ٤ - الاهتمام بفحص حركة الأموال بجانب فحص مراكز الأموال وظهور أهمية قوائم الدخل بجانب قائمة المركز المالي .
- من هذا العرض الموجز نستطيع أن نلخص الأهداف الرئيسية للتدقيق فيما يلي : -
- ١ - التأكد من صحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد على تلك البيانات .
 - ٢ - معاونة القائمين على إدارة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة .
 - ٣ - الحصول على رأي فني محايد مستند على أدلة إثبات قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي أعدتها الوحدة والتي أخضعت حساباتها للتدقيق لما هو مثبت في الدفاتر والسجلات وعن مدى دلالة تلك القوائم عن نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة خلال الفترة التي خضعت للفحص والتدقيق وحقائق مركزها المالي في نهاية تلك الفترة .
- إن المدقق أثناء قيامه بمهمته لبلوغ أهدافه الرئيسية فإنه قد يحقق أهدافاً فرعية أو ثانوية تابعة للأهداف السابقة وهي : -

- ١ - اكتشاف ما قد يوجد من أخطاء أو غش أو تزوير في الدفاتر والسجلات .
- ٢ - تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش والتزوير وذلك عن طريق تدعيم الثقة في أنظمة الرقابة الداخلية بالوحدة وما تحدثه زيارات المدقق المفاجئة من أثر في نفوس الموظفين .
- إلا أنه مع ازدياد الحاجة إلى معلومات أكثر شمولاً وذات منفعة نسبية أكبر من التدقيق وتقاريره كان لا بد من أن يتسع نطاق التدقيق ومن ثم أهدافه بما يحقق المسؤولية الاجتماعية المتعلقة عليها .

أنواع التدقيق

التنوع في التدقيق هو من الزاوية التي ينظر من خلالها إلى عملية التدقيق .
فهذا التنوع لا علاقة له بجوهر عملية التدقيق أي أن مفهوم التدقيق ومعناه وأصوله لا تتغير بتغير الزاوية التي ينظر منها إلى التدقيق . يصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة إلى : -

أولاً: من حيث النطاق :

- ١ - تدقيق كامل .
- ٢ - تدقيق جزئي .

ثانياً: من حيث التوقيت :

- ١ - تدقيق مستمر .
- ٢ - تدقيق نهائي .

ثالثاً: من حيث طبيعة الأشخاص القائمين بالتدقيق :

- ١ - تدقيق داخلي .
- ٢ - تدقيق خارجي .

رابعاً: من حيث درجة الإلتزام بالتدقيق :

- ١ - تدقيق إلزامي .
- ٢ - تدقيق اختياري .

خامساً : من حيث مدى الفحص :

- ١ - تدقيق شامل .
 - ٢ - تدقيق اختباري .
- وسنحاول تسليط الضوء على كل نوع من الأنواع السابقة وبشكل مختصر : -

أولاً

من حيث النطاق التدقيق الكامل والتدقيق الجزئي

١ - التدقيق الكامل :

يقصد به قيام المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات في المنشأة بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة هذه القوائم المالية ككل .

وكان هذا النوع من التدقيق هو السائد عندما كان حجم المشروعات صغيراً وعملياتها قليلة العدد، وبعد التطور الذي حصل ونشوء الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة أصبح من غير المعقول أن يقوم المدقق بتدقيق جميع العمليات وكافة السجلات والمستندات . إن اتباع أسلوب العينات والاختبار في التدقيق زاد من اهتمام المشروعات بأنظمة الرقابة الداخلية لأن كمية الاختبارات تعتمد على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية فكلما كان نظام الرقابة ضعيفاً وفيه ثغرات كلما زاد المدقق من نسبة الاختبارات وبالعكس .

وسلطة المدقق لا يمكن الحد منها في ظل هذا النوع من التدقيق .

٢ - التدقيق الجزئي :

ويقصد به قيام المدقق بتدقيق جزء معين من النشاط كتدقيق المشتريات أو المبيعات أو المصروفات أو النقدية أو جرد المخازن، وهنا يقتصر رأي المدقق على ما حدد له من موضوعات .

وفي هذا النوع من التدقيق تكون حرية المدقق محدودة بما كلف به . ويفضل أن يحصل المدقق على كتاب يحدد به نطاق عملية التدقيق خوفاً من أن ينسب إليه أي تقصير أو إهمال خارج نطاق ما كلف به وبذلك يحمي نفسه .

إن الاختلاف بين كلا النوعين من التدقيق هو في نطاق عملية التدقيق فقط .

ثانياً

من حيث التوقيت التدقيق المستمر والنهائي

١ - التدقيق المستمر :

في هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بإجراء عملية التدقيق على مدار السنة . حيث يقوم بزيارات مستمرة ومتعددة للمنشأة ويقوم في نهاية الفترة المالية بتدقيق الحسابات الختامية وكشف الميزانية .

إن هذا النوع هو الذي يصلح في المشروعات الكبيرة وذلك للأسباب الآتية : -

أ - وجود وقت كاف للمدقق للتعرف على مجريات الأمور في المنشأة .
ب - اكتشاف الخطأ والغش في وقت قصير لتوفر الوقت للفحص والدراسة المتأنية .

ج - التقليل من فرص التلاعب في الدفاتر وذلك نظراً للزيارات المتكررة من قبل المدقق .

د - انتظام العمل في الدفاتر والسجلات وإنجاز الأعمال دون تأخير وذلك لما لتردد المدقق المستمر على المنشأة من أثر .

إلا أنه بالرغم من ذلك هناك بعض السلبيات التي تظهر أثناء تطبيق هذا النوع من التدقيق وهي : -

أ - احتمال قيام بعض موظفي المنشأة بالتغيير بالشطب أو الحذف بالأرقام أو في المستندات والسجلات بعد تدقيقها سواء بحسن نية أو بسوء نية بقصد تغطية اختلاس معين باعتبار أن المدقق لا يعود ثانية لتدقيق تلك المستندات والسجلات ، وهنا يستطيع المدقق أن يستخدم رموزاً أو علامات أمام الأرصدة التي قام بتدقيقها أو أخذ مذكرة بأرصدة الحسابات التي انتهى من تدقيقها حتى تاريخ التدقيق .

ب - نظراً للزيارات المتكررة إلى المنشأة يخشى أن تنشأ علاقة بين المدقق

وبين الموظفين الأمر الذي يؤدي إلى إحراج المدقق في تثبيت ملاحظاته عند اكتشافه لغش أو خطأ في دفاتر المنشأة .

ج - المدقق عند قيامه بالزيارات المتعددة إلى المنشأة يؤدي إلى إرباك وتعطيل في إنجاز موظفي الحسابات لأعمالهم لكن بالإمكان التغلب على هذا عن طريق اختيار المدقق للأوقات التي يراها مناسبة للزيارة .

د - قد تتحول عملية التدقيق إلى عمل روتيني آلي وبإمكان المدقق التغلب على هذا عن طريق إدخال تعديلات في برنامج التدقيق الذي يتصف بالمرونة .

هـ - قد يسهو المدقق عن إنجاز بعض الأعمال التي تركها مفتوحة في آخر زيارة له للمنشأة الأمر الذي يتطلب إنجازها، وهنا يمكن التغلب على هذا عن طريق الرجوع إلى دفتر الملاحظات الذي ثبت ملاحظاته وكذلك بالرجوع إلى برنامج التدقيق الذي أشر المرحلة التي وصل إليها في آخر زيارة له .

٢ - التدقيق النهائي :

يكلف المدقق للقيام بعملية التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها وبعد الانتهاء من إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وذلك لضمان عدم حدوث تلاعب عن طريق تعديل في البيانات بعد تدقيقها لأن الحسابات تكون قد أقيمت مسبقاً . وهذا النوع من التدقيق يصلح للتطبيق في المشروعات صغيرة الحجم والمتوسطة حيث يقتصر في أغلب الأحيان على تدقيق عناصر المركز المالي وبخاصة كشف الميزانية، ولهذا يطلق على هذا النوع من التدقيق تدقيق الميزانية .

هذا النوع من التدقيق يعاب عليه ما يأتي :

- أ - عدم التمكن من اكتشاف الخطأ أو الغش حال وقوعه .
- ب - تأخير تقديم التقرير من قبل المدقق وذلك لأن عملية التدقيق تستغرق وقتاً طويلاً .
- ج - التضحية بالدقة في الأداء وذلك لأن تواريخ غلق الدفاتر واحدة في كثير من المشروعات التي يقوم المدقق بتدقيق حساباتها .
- إن التدقيق المستمر لا يغني عن التدقيق النهائي بل ويمكن إجراء تدقيق نهائي دون تدقيق مستمر .

أما الموجود فهو إما تدقيق مستمر ونهائي معاً أو تدقيق نهائي فقط .

ثالثاً

من حيث طبيعة الأشخاص القائمين بالتدقيق

التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

١ - التدقيق الداخلي :

يقوم به أشخاص أو هيئة أو مدققون تابعون للمنشأة وذلك لأجل الاطمئنان من قبل إدارة المنشأة أولاً بأول على حسن سير العمل وحماية أموال المنشأة ولتحقيق أهداف الإدارة في أكبر كفاية إنتاجية وإدارية ممكنة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية .

٢ - التدقيق الخارج :

يقوم به أشخاص من خارج المنشأة ليست لهم أية علاقة وظيفية أو مصلحة مادية مع المنشأة، ويطلق على هذا النوع التدقيق المحايد أو المستقل .
إن الغرض الأساسي من هذا النوع من التدقيق إعطاء رأي فني محايد حول عدالة تصوير الميزانية والحسابات الختامية لنتائج الأعمال عن الفترة المالية المعنية .
وفي حالة وجود نظام تدقيق داخلي سليم فإنه لا يغني عن التدقيق الخارجي وذلك لانعدام الحياد والاستقلال في التدقيق الداخلي .

رابعاً

من حيث درجة الإلزام بالتدقيق

التدقيق الإلزامي والتدقيق الاختياري

١ - التدقيق الإلزامي :

أي وجود نص قانوني يلزم الشركة القيام بالتدقيق، ونجد ذلك واضحاً في العراق فقد نص قانون الشركات العراقي المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ في الفصل الثاني مادة (١٣٣) - .

أولاً: تخضع حسابات الشركة المختلطة إلى رقابة وتدقيق ديوان الرقابة

المالية. أما حسابات الشركة الخاصة فتراقب وتدقق من قبل مراقب الحسابات المعين من قبل الهيئة العامة للشركة.

كما صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ والمتضمن قيام ديوان الرقابة المالية حيث نصت المادتان الأولى والثالثة منه على أن يكون الديوان جهة مستقلة تتبع مجلس قيادة الثورة وتنوب عنه في الرقابة على أعمال دوائر القطاع الاشتراكي والمختلط والشركات المسجلة في العراق والتي تساهم الدولة أو القطاع الاشتراكي في رأسمالها أو إدارتها والنقابات والاتحادات والجمعيات والجهات الأخرى ذات النفع العام. أحياناً يطلق على هذا النوع من التدقيق بالتدقيق القانوني.

٢ - التدقيق الاختياري:

وهو القيام بعملية التدقيق دون وجود نص ملزم لذلك. وهذه تتوقف على رغبة أصحاب المنشأة أو الإدارة. ونجد أن التدقيق في البداية كان اختيارياً إلا أنه بعد فترة أصبح إلزامياً حيث نجد أن القائمين على إدارة اقتصاد البلد وجدوا ضرورة توفير عنصر التدقيق الخارجي المحايد.

خامساً

من حيث مدى الفحص

تدقيق شامل وتدقيق (اختباري)

١ - التدقيق الشامل:

هو فحص البيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها نتيجة الأعمال في المركز المالي وإبداء رأي فني محايد حول ذلك.

وهنا يتم التدقيق لكافة العمليات محل التدقيق، وهذا النوع أكثر انتشاراً في حالة اتباع التدقيق الجزئي. ويصعب اتباعه مع اتباع أسلوب التدقيق الكلي.

٢ - التدقيق الاختباري:

أن يقوم المدقق الخارجي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة موضوع التدقيق. وذلك عن طريق فحص عينة من العمليات وبشكل دقيق

فإن وجد العينة سليمة وخالية من الأخطاء جاز له أن يفترض بأن باقي العمليات سليمة وصحيحة، وعلى هذا الأساس يبني رأيه الإجمالي، أما إذا وجد العكس فإن الأمر يستلزم منه التوسع في فحصه ويتعمق في ذلك إلى أن تتولد لديه القناعة الكافية بأن السجلات والحسابات ستعكس رأيه النهائي الذي سيظهره في تقريره. وكان من أهم أسباب اللجوء إلى هذا النوع من التدقيق أن المنشآت بعد نموها وازدياد حجم القيود المحاسبية ولغرض القيام بعملية التدقيق الشامل فإن التكلفة سوف تكون باهظة.

إجراءات التدقيق

يتخذ المدقق بعض الإجراءات عند قيامه بتأدية عمله وتتمثل بما يلي:

- ١ - التأييدات. ٢ - الملاحظة. ٣ - الفحص. ٤ - التحقق. ٥ - الاستفسار.
- ٦ - التحليل. ٧ - الاحتساب. ٨ - المقارنة.

فيما يلي عرض موجز لكل منها:-

١ - **التأييدات:** يقصد بها عملية تأييد صحة الأرصدة من قبل أصحابها وأن الإجابة التي يحصل عليها المدقق تعتبر كمستند ثبوتي حول وجود الدين وصحته وإمكانية تحصيله. فالمدقق يطلب من المنشأة أن تقوم بإرسال كتب إلى المدينين والمصارف وغيرهم تطلب منهم تأييد الرصيد الظاهر في الكتاب وأن يُرسل الرد إلى المدقق مباشرة. وفي حالة تأييد المدين صحة الرصيد فإن ذلك يعتبر دليلاً على صحة وجدية الدين، أما في حالة عدم التأييد من قبل المدين للرصيد فيجب ذكر الأسباب كأن يكون قد قام بالسداد أو أنه لا يعترف بوجود الرصيد، وعندها يطلب المدقق من الوحدة التحقق من ذلك الرصيد.

٢ - **الملاحظة:** ويقصد بها الدراسة والتمعن التي يجب أن يقوم بها المدقق أثناء قيامه بعمله. فيجب عليه أن يلاحظ الكيفية التي تنفذ بها الأعمال الروتينية وكذلك الأعمال الحسابية لأجل التحقق من كفاءتها وحسن سيرها.

كما يجب على المدقق أن يلاحظ الكيفية والطريقة التي تجرد بها البضاعة وفيما إذا كان الموظفون المكلفون بعمليات الجرد ملتزمون باتباع تعليمات الجرد وفيما إذا كانت عمليات العدّ والتسجيل تتم بشكل صحيح.

٣ - **الفحص:** يقصد به مقارنة بين القيود المثبتة في السجلات مع المستندات

الثبوتية لأجل التحقق من صحتها. فالمدقق قد يلجأ إلى فحص المتوفر من المستندات الثبوتية كقوائم الشراء مثلاً وكعوب الصكوك المسحوبة للتأكد من جدية العمليات والأحداث المالية وأنها كانت حقيقية منذ بدايتها حتى نهايتها. مثال ذلك عند قيام المدقق بتدقيق عمليات الشراء فيجب أن يرفق مستند الشراء بقائمة المجهز ومع مذكرة أمين المخزن التي تؤيد استلام البضاعة ثم يدقق عملية سداد القائمة وملاحظة تأييد المجهز باستلام المبلغ.

٤ - **التحقق:** وهي العملية التي من خلالها يتحقق المدقق من وجود الموجودات كالموجودات الثابتة وأوراق القبض والاستثمارات وذلك عن طريق قيامه بعملية الجرد الفعلي.

٥ - **الاستفسار:** قد تصادف المدقق أثناء تأديته لعمله بعض جوانب الغموض الأمر الذي يتطلب توجيه أسئلة للمسؤولين في الوحدة وعلى ضوء الأسئلة سوف تتولد لديه فكرة واضحة حول ما تم الاستفسار عنه. وهناك نوعان من الاستفسار إما شفوي أو تحريري، ومن الأمثلة على ذلك إذا وجد المدقق أن مصاريف تجديد ماكنة قد اعتبرتها الوحدة وعالجتها محاسبياً على أساس أنها مصاريف رأسمالية فيجب هنا التحقق من أن هناك أسباباً دعت إلى هذه المعالجة كمصاريف رأسمالية كزيادة في طاقتها الإنتاجية وهنا ممكن أن يستفسر من المهندسين فيما إذا كانت تلك المصروفات قد أدت إلى تحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية.

٦ - **التحليل:** ويقصد به تحليل الحسابات والعمليات الحسابية وإرجاعها إلى مكوناتها الأساسية لأجل التحقق من صحتها.

٧ - **الاحتساب:** ويقصد به العمل الحسابي الذي يقوم به المدقق لأجل التحقق من صحة الاحتساب، كما لو قام باحتساب قوائم المبيعات واحتساب المصاريف المستحقة والمصاريف المدفوعة مقدماً فالاحتساب يشمل تجزئة المبالغ أو تضريبها لأجل التحقق من صحة العمل الحسابي.

٨ - **المقارنة:** ويقصد بالمقارنة بين المعلومات الواردة في البيانات الختامية أو في الكشوف التحليلية مع نفس المعلومات للسنة أو السنوات السابقة لإيجاد أسباب أي تذبذب في تلك المعلومات. ومثال على ذلك المقارنة بين مصاريف التأمين مع مصاريف التأمين للسنة السابقة إذ قد يظهر أن مبلغ قسط التأمين غير المسدد بعد ولم يظهر ضمن المصاريف المستحقة وغير المدفوعة.

معايير التدقيق

المقصود بالمعايير درجة الجودة المقبولة والمطلوبة من المدقق عند تنفيذه لإجراءات التدقيق التي يطبقها والأهداف التي يخطط للوصول إليها. إن معايير التدقيق كانت محل اهتمام من قبل الجمعيات العلمية والمهنية المهمة بمهنة التدقيق ولعل أبرز المحاولات في هذا الاتجاه هو ما قدمه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين حيث تضمنت المعايير ثلاث مجموعات رئيسية وكما يلي:

١ - مجموعة المعايير العامة.

٢ - مجموعة معايير العمل الميداني.

٣ - مجموعة معايير التدقيق.

وسوف نتناول شرح هذه المعايير وبشكل موجز:

المجموعة الأولى: مجموعة المعايير العامة: ويشترك من هذه المجموعة المعايير التالية:

١ - من يقوم بالتدقيق يجب أن يكون شخصاً مؤهلاً ومتدرباً. أي من يرغب أن يكون مؤهلاً لتدقيق الحسابات أن يحصل على التأهيل اللازم في المحاسبة والتدقيق والقانون والعلوم الأخرى التي لها علاقة بمهمته، فالتدريب مطلوب لأجل معرفته في تنفيذ إجراءات التدقيق وحسب النظام المحاسبي المطبق في الوحدة وسواء كان يدوياً أم آلياً. يضاف إلى ذلك أنه مطلوب من المحاسبين القانونيين متابعة التعليم المستمر فيما يتعلق بمهنتهم وذلك من خلال متابعة النشرات والدورات والكتب والأدبيات الأخرى في مجال التخصص.

٢ - بالنسبة لجميع الأمور المتعلقة بالتدقيق فعلى المدقق أن يحافظ على استقلاليته الظاهرية والحقيقية. فالاستقلالية تعتبر العمود الفقري لمهنة التدقيق وإن رأي المدقق يصبح بدون فائدة إذا لم يكن متمتعاً باستقلال حقيقي، ومن جميع الجوانب المتعلقة بالاستقلالية في مجال عملية التدقيق، فهي حالة فكرية يجب المحافظة عليها من قبل المدقق ويجب أن تكون حقيقية وظاهرية وهي تحافظ على استقامة وموضوعية المدقق علماً أن استقلالية المدقق تتأثر في حالات متعددة ومنها: -

أ - وجود علاقات مالية مباشرة أو علاقات مالية مادية غير مباشرة مع الوحدة المكلف بفحص وتدقيق حساباتها .

ب - لديه استثمارات مع الوحدة التي يقوم بتدقيقها .

ج - لديه قرض أو أعطى قرضاً للوحدة أو لأحد الموظفين الكبار وهذه الحالة لا تنطبق على القروض من المؤسسات المالية والتي يتم الحصول عليها ضمن الشروط الاعتيادية لمنح هذه القروض .

د - للمدقق علاقة مع الوحدة تحت التدقيق كمروّج للأسهم أو في أي موقع يدل على أنه عضو في الإدارة العليا .

٣ - العناية المهنية المطلوبة: هذا المعيار يتطلب من المدقق العناية المهنية المطلوبة والمعقولة عند القيام بالتدقيق وإعداد التقرير أي يجب أن يقوم بأداء واجباته المهنية وذلك باستعمال ما لديه من مهارات مثل ما هو مطلوب من مهن أخرى كالمهندس والطبيب وما شابه ذلك .

والعناية المهنية تتطلب من المدقق ومساعديه عند القيام بعملية التدقيق ملاحظة وتطبيق المعايير الميدانية ومعايير التقرير وتتطلب كذلك الإشراف ودراسة الأعمال المنجزة ولكافة المستويات .

المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني:

هذه المعايير تتطلب من المدقق جمع وتقييم الأدلة الكافية والمناسبة وذات العلاقة لأجل مساعدته في إبداء الرأي حول البيانات المحاسبية ومن هذه الأدلة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لأجل أن يتمكن المدقق من الحكم إن كان هذا النظام يعطي ضماناً معقولاً بأن البيانات المحاسبية خالية من الأخطاء المادية، والمقصود بالضمان المعقول أن المدقق ليس ضامناً وبصورة أكيدة على صحة البيانات المالية وأنها خالية من الانحرافات المادية . والانحرافات المادية إما أن تكون:

- أخطاء وهي أعمال غير مقصودة .

- انحرافات مقصودة أو غشاً .

كذلك هناك الأدلة الأخرى والتي تتمثل في المستندات والدفاتر والملاحظة والاستفسارات إن كانت من جهات خارجية أو داخلية ويشتق من هذا المعيار ثلاثة معايير وهي:

أ - التخطيط والإشراف :

المعيار الأول من المعايير الميدانية تتطلب بأن العمل يجب أن يخطط له بصورة كافية، وفي حالة وجود مساعدين أن يتم الإشراف عليهم وبشكل صحيح. إن التخطيط والإشراف عملية مستمرة أثناء العمل التدقيقي لأن المدقق وهو المسؤول عن التدقيق وإعداد التقرير يفوض بعض مسؤولياته إلى المساعدين ولذا يجب عليه الإشراف عليهم ومراقبة أعمالهم. والتخطيط للتدقيق يشمل :

- التخطيط الأولي.
- الحصول على معلومات حول الوحدة التي يقوم بتدقيقها.
- تحديد مفهوم المادية وتحديد مستويات مخاطر التدقيق المقبولة.
- دراسة وفهم الرقابة الداخلية وإعادة تحديد مخاطر التدقيق.
- إعداد برنامج التدقيق.

ب - دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية :

١ - المعيار الثاني من المعايير الميدانية يتطلب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية. إن دراسة نظام الرقابة الداخلية من قبل المدقق تهدف إلى تحقيق غرضين رئيسيين هما :

- ١ - التخطيط للتدقيق.
- ٢ - لتقدير مخاطر الرقابة.

إن وجود نظام رقابة داخلية يوفر ضمانات معقولة على أن السجلات المحاسبية يمكن الاعتماد عليها وبالتالي يساعد المدقق على التخطيط لحجم العينات التي سوف يقوم بإخضاعها لعملية الفحص والتدقيق.

ج - أدلة كافية ومناسبة ومقنعة وذات علاقة :

إن كفاية الأدلة تعتمد على نوعية النشاط الموثق بواسطة هذه الأدلة، فعلى سبيل المثال الأدلة المتعلقة بعملية شراء تتمثل في :

- مستند طلب الشراء وأمر الشراء.
- كشف استلام البضاعة المشتراة.
- قوائم المجهزين.
- مستند الصرف.

فجميع هذه المستندات تعتبر كافية لإثبات عملية الشراء. أما القناعة فإنها تعتمد على الحكم الشخصي للمدقق المسؤول عن التدقيق وهذه الأدلة إما تكون أدلة داخلية مثل قوائم البيع أو خارجية مثل قوائم الشراء.

المجموعة الثالثة: - مجموعة معايير التقرير:

إن المعايير الخاصة بالتقرير تمثل توجيهات معينة عن كيفية إعداد تقرير المدقق والتي يجب أن يذكر:

١ - فيما إذا كانت البيانات المحاسبية قد تم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا.

إن الغرض الرئيسي من هذا هو لأجل التأكد بأن المقارنة بين الفترات المالية لم تتأثر وعند تأثرها بسبب التغير في المبادئ المحاسبية يجب ذكر ذلك صراحة في حالة أن يكون هذا التغير قد أثر مادياً مع العلم بأن التغير في المبادئ المحاسبية يجب أن يذكر بفقرة الشرح بعد فقرة الرأي عند إعداد التقرير. ومن الأمثلة على التغير في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تغير طريقة حساب الاندثارات من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أي التغير من طريقة مقبولة محاسبياً إلى طريقة أخرى مقبولة محاسبياً أيضاً، أما في حالة التغير من طريقة أو مبدأ محاسبي غير مقبول إلى مبدأ محاسبي مقبول فإنه يعتبر تصحيحاً لخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية، أما التغير في طريقة الوصول إلى تقديرات وعلى سبيل المثال التغير في طريقة إعداد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من طريقة نسبة من الذمم المدينة أو نسبة معينة من المبيعات على الحساب إلى طريقة الكشف التعميري فإن هذا لا يعتبر تغييراً في تطبيق المبادئ المحاسبية ولا يذكر في التقرير.

٢ - يوضح التقرير ما إذا كانت تلك المبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها والمطبقة قد تم تطبيقها بصورة متماثلة من سنة إلى أخرى.

٣ - تعتبر البيانات الواردة بالتقرير معبرة بشكل كاف إعلامياً وبصورة معقولة ولا بد أن يشار إلى خلاف ذلك في التقرير.

٤ - يتضمن التقرير رأي المدقق كوحدة واحدة لا تتجزأ وإن تعذر ذلك فعليه أن يمتنع عن إبداء رأيه ويضمن تقريره الأسباب التي أدت إلى ذلك.